

Distr.: General
15 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال*

مذكرة من الأمانة

يلقي الخبير المستقل، في هذا التقرير، الضوء على التقدم المحرز في العمليات السياسية والأمنية والوطنية وعمليات بناء الدولة أثناء استعداد الصومال لانتخابات عام ٢٠١٦، وبين التحديات التي تواجهها الحكومة الاتحادية. ويعتبر الأمن والنمو الاقتصادي عنصرين رئيسيين في العمليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. لكنه يلاحظ أيضاً أن احترام حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات يمثل تحدياً رئيسياً. وفي هذا الصدد، يركز على أهمية العدالة التقليدية والحاجة إلى الإصلاح وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويشدد، أخيراً، على ضرورة أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم لضمان حقوق النساء والأطفال، والحريات الإعلامية والحق في حرية التعبير والرأي، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق النزاع المسلح.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يتضمن أحدث المستجدات.

GE.16-15970(A)



* 1 6 1 5 9 7 0 *



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٤	أهداف البعثة	ثانياً -
٤	ألف - منتدى القيادات الوطنية: تطوّر جديد	
٥	باء - الخلفية السياسية والأمنية	
٦	الدستور والنظام الاتحادي وبناء الدولة	ثالثاً -
٦	الف - بناء الدولة ومركز مقديشو	
٧	باء - العملية الانتخابية	
٨	خطة التنمية الوطنية	رابعاً -
٩	التعاون مع آليات حقوق الإنسان	خامساً -
٩	ألف - حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي	
١٠	باء - المساواة وعدم التمييز	
١١	جيم - العنف ضد المرأة	
١٣	دال - تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون	
١٤	ضمان أمن الأراضي المسترجعة	سادساً -
١٥	ألف - جهاز المخابرات والأمن الوطني، ومعاملة المقاتلين المحردين من السلاح	
١٥	باء - المحاكم العسكرية	
١٦	حرية التعبير ووسائل الإعلام	سابعاً -
١٨	دور نظام الحيز والشيخو التقليدية في الحوكمة وإقامة العدل	ثامناً -
١٩	اللاجئون	تاسعاً -
٢٠	الحق في الغذاء وفي كسب العيش	عاشراً -
٢١	التدفقات المالية والمساعدة الإنسانية	حادي عشر -
٢١	حقوق الأقليات الإثنية	ثاني عشر -
٢٢	الأشخاص ذوو الإعاقة	ثالث عشر -
٢٢	حقوق الأطفال	رابع عشر -
٢٢	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	خامس عشر -
٢٤	الاستنتاجات	سادس عشر -
٢٥	التوصيات	سابع عشر -

أولاً - مقدمة

١- جدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٠/٣٠، ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال سنة أخرى. وطلب أيضاً إلى المكلف بالولاية أن يواصل عمله مع حكومة الصومال والمجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بغية مساعدة الصومال في تنفيذ التزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان وقرارات المجلس وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلها، والالتزامات الأخرى في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان لما بعد المرحلة الانتقالية وعملية إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان في الوقت المناسب. ويقدم الخبير المستقل، بمهام توم نياندوجا، هذا التقرير إلى المجلس عملاً بذلك الطلب.

٢- واضطلع الخبير المستقل ببعثة إلى الصومال في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وهو يعرب عن تقديره لحكومة الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية على ما أبدته من تعاون، الأمر الذي مكّنه من التفاعل مع موظفي الدولة الاتحادية، بمن فيهم رئيس البرلمان، ونائب رئيس الوزراء، والنائب العام، والوزيرة المعنية بالتهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان، ووزير الداخلية، ووزير الإعلام، ومسؤولين كبار آخرين.

٣- واجتمع الخبير المستقل برئيس البرلمان والرئيس المؤقت لإدارة الصومال الجنوبية الغربية ووزراء كبار في بايدوا، كما اجتمع في كيسمايو بالوزيرة المعنية بالتهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان في أرض حوبا. وأجرى أيضاً مشاورات مع نائب الممثل الخاص للأمين العام وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، واجتمع بالممثل الخاص لرئيسة المفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبقاداته العسكريين، ومستشاريه للشؤون السياسية وشؤون حقوق الإنسان. واجتمع بممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم الشيوخ التقليديون ورجال الدين المسلمون والنساء والشباب والإعلاميون والأشخاص ذوو الإعاقة. وبسبب القيود اللوجستية، لم يتمكن الخبير المستقل من زيارة أرض البنط وهارغيسا. وتستند جميع الإشارات إلى أرض البنط وجمهورية أرض الصومال في تقرير الخبير المستقل إلى تحليل لما أُتيح له من تقارير ووثائق.

٤- ويقدم الخبير المستقل هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في أعقاب تطورات هامة قد تؤثر على حالة حقوق الإنسان في الصومال. فالصومال واصل تنفيذ خطته لبناء الدولة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعملية الانتخابية عام ٢٠١٦. وقد تواصل تنفيذ برنامج "رؤية عام ٢٠١٦" رغم تحديات كبيرة بينها استمرار هجمات ميليشيا حركة الشباب وفقدان أراضي كانت قد استُرجعت من قبل. وشملت الإخفاقات الأخرى هجمات حركة الشباب ضد المنشآت العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وضد السكان المدنيين، لا سيما الهجمات على فنادق مقديشو. وعلى الرغم من هذه الخسائر، واصل جيش الصومال الوطني

وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استرجاع الأراضي وتوطيد المكاسب، رغم التحديات العملية المبيّنة أدناه.

ثانياً - أهداف البعثة

٥- تمثلت أهداف بعثة الخبير المستقل في متابعة تنفيذ توصيات المكلف بالولاية الواردة في تقاريره السابقة والمقدمة في تقارير آليات حقوق الإنسان الأخرى؛ وفي تقييم حالة حقوق الإنسان وتحديد الثغرات القائمة في القدرات واستخلاص حصيلة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (انظر A/HRC/18/6)، وعملية اعتماد الدستور. ومن بين أهدافها الأخرى تقييم التقدم المحرز في العملية الجارية لبناء الدولة بينما يتجه الصومال نحو عقد انتخابات في وقت لاحق من عام ٢٠١٦. وأشاد الخبير المستقل بالحكومة الاتحادية لتقديم تقريرها الوطني خلال دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٦- وبحث الخبير المستقل في التقدم المحرز في إرساء الهياكل الاتحادية بموجب برنامج رؤية عام ٢٠١٦، من قبيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة الخدمات القضائية، واللجنة المؤقتة لمراجعة الدستور، وهي هياكل ستعزز كثيراً قدرة الدولة على احترام حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية وإلى ما بعد إجراء الانتخابات. واستفسر الخبير المستقل أيضاً عن التدابير المحددة المتخذة لتبديد الشواغل التي أثّرت بشأن الانتهاكات المزعومة للحق في حرية التعبير؛ وعدم تنفيذ مذكرة تفاهم بشأن عقوبة الإعدام؛ وحماية حقوق المرأة والطفل؛ وعدم حماية الفئات الضعيفة، كالأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين داخلياً والأقليات.

ألف - منتدى القيادات الوطنية: تطورٌ جديد

٧- خلال الفترة التي تلت بعثة الخبير المستقل عام ٢٠١٥، سعى قادة الصومال إلى حل القضايا العالقة من خلال منتدى القيادات الوطنية، وهو هيئة سياسية جديدة مشكلة من رئيس الاتحاد، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء (رئيس جمهورية أرض الصومال بحكم منصبه)، ورئيس أرض البنط وأرض جوبا، ورؤساء إدارة غامالدوغ المؤقتة، وإدارة الصومال الجنوبية الغربية المؤقتة، والولاية التي يُتمثل تشكيلها من منطقتي حران وشبيلي الوسطى. وأتاحت المشاورات على المستوى الاتحادي في إطار منتدى القيادات الوطنية تسوية قضايا سياسية لم يكن بإمكان البرلمان حلها بطرق أخرى، بالنظر إلى الفترة الزمنية القصيرة المتبقية قبل الانتخابات.

٨- وأصبح منتدى القيادات الوطنية، وهو آلية مخصصة أنشئت خارج إطار الدستور الاتحادي المؤقت، هيئةً سياسية هامة لاتخاذ القرارات، ومن هنا ضرورة تأسيسه ليصبح جزءاً من الدستور الاتحادي الجديد. ورغم ما يمكن أن يبدو وضعاً دستورياً شاذاً، يُظهر المنتدى النية

الحسنة للقادة السياسيين في الصومال لإيجاد حل دائم وثابت للأزمة التي يعانيها البلد منذ عقدين ونصف. وينبغي الإشادة بالقادة لرؤيتهم وتصميمهم على ضمان نجاح العملية الانتقالية.

باء- الخلفية السياسية والأمنية

٩- إن الوضع الأمني آخذ في التحسن رغم استمرار هجمات ميليشيا حركة الشباب على المرافق الأمنية والمدنية الرئيسية، كهجماتها على المنشآت العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقتل جنود البعثة، وفقدان الأراضي والاستيلاء على الأسلحة بين الحين والآخر. وتبين الهجمات بالقنابل على فندق أمبسادور وناسا هبلود في مقديشو في حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي أدت إلى وفاة برلمانيين وجرح عددٍ من المدنيين، الحاجة إلى مواصلة دعم الصومال لتعزيز السلم والمصالحة.

١٠- ويشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء تقارير تفيد بخفض تمويل الدعم العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتهديد بعض الدول المشاركة فيها بسحب قواتها. وقال إنه علم بقرار اتخذه الاتحاد الأوروبي لخفض دعمه المالي لبدلات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بنسبة ٢٠ في المائة^(١). وذكر أن أوغندا وكينيا تبحثان إمكانية سحب قواتهما من البعثة بسبب نقص الدعم من المجتمع الدولي. ولهذه التقارير تداعيات خطيرة على الأمن والحماية في الصومال، وعلى المعركة ضد حركة الشباب بوجهٍ خاص.

١١- وبالمثل، أعلنت كينيا في أوائل أيار/مايو ٢٠١٦ أنها ستُغلق مخيم داداب للاجئين لأسباب أمنية وستعيد أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي إلى بلدهم، رغم أن ظروف عودتهم الطوعية غير ملائمة. ومن المرجح أن يكون لهذه القرارات مجتمعة أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان في الصومال.

١٢- ويشيد الخبير المستقل بالتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي، من خلال جهودٍ ثنائية ومتعددة الأطراف، لدعم عملية بناء السلام في الصومال. وخلال المدة الفاصلة بين الفترتين المشمولتين بالاستعراض، استقبل الصومال زيارات وبعثات من مجلس الأمن، ونائب الأمين العام، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومسؤولين آخرين كبار في الأمم المتحدة، ورئيس تركيا.

١٣- وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، استضافت تركيا مؤتمراً للمانحين في اسطنبول، ومنتدى الشراكة الرفيع المستوى، في إطار الميثاق الصومالي، وأسفر المؤتمر عن عدد من النتائج بينها التزام

(١) بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٥٩٥ بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، PSC/PR/COMM.2(DXCV)، الفقرة ١١.

قوي بحماية حقوق المرأة ومشاركتها السياسية، وهو أمر بالغ الأهمية للمفاوضات السياسية بشأن حصة مشاركة النساء في البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة.

ثالثاً - الدستور والنظام الاتحادي وبناء الدولة

١٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، خلصت السلطات الحكومية، وقادة المستوى الاتحادي والمجتمع الدولي إلى أن الصومال لن يتمكن من اعتماد دستور وإجراء انتخابات عام ٢٠١٦ على أساس الاقتراع العام. ومن المتوقع تطبيق القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي اعتمد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والدستور الاتحادي المرتقب خلال الانتخابات المزمع إجراؤها عام ٢٠٢٠، بالاستناد إلى حق الراشدين في الاقتراع العام. وستُجرى العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ وفقاً لنموذج محسّن لصيغة ٤,٥ (توزيع بالتساوي على القبائل الصومالية الرئيسة الأربع إضافة إلى نصف حصة لتحالف قبائل الأقليات)، التي يُشارك فيها حوالي ١٣ ٧٥٠ ممثلاً عينتهم قبائل مختلفة في جميع أنحاء البلد لانتخاب ٢٧٥ عضواً في الغرفة السفلى من البرلمان. وسيُنتخب ممثلو الغرفة العليا من جانب الولايات بدلاً من الزعماء التقليديين البالغ عددهم ١٣٥ زعيماً والذين انتخبوا الرئيس وأعضاء البرلمان عام ٢٠١٢. وقد أُنقِص على حصة للنساء تبلغ ٣٠ في المائة.

١٥ - وكانت المشاورات الرامية إلى وضع اللامسات الأخيرة على الدستور الاتحادي متواصلة أثناء البعثة. فقد عقدت لجنة تقنية اجتماعات لاستعراض ومواءمة مشروع الدستور داخل البلد وخارجه. وتمت الموافقة على ١٠ فصول من مشروع الدستور وكانت سُرِّسِل إلى الولايات الاتحادية للتشاور مع برلمانات الأقاليم، والهيئات التنفيذية ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني قبل تقديمه لإجراء مشاورات وطنية بشأنه. وأحيلت خمسة فصول خلافية لم تتمكن اللجنة التقنية من استكمالها إلى منتدى القيادات الوطنية. وتناولت الفصول مسائل تتعلق بجملة أمور بينها اعتماد نظام برلماني أو رئاسي، وتكوين السلطة التنفيذية، والقضاء، وعلاقات القوة بين الدولة الاتحادية والولايات في الأقاليم، لا سيما تقاسم الموارد الاقتصادية ووضع مقديشو، وينبغي أن يبين الدستور الجديد بوضوح حدود السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء لتجنب الأزمات السياسية في المستقبل أو أي تكرار للأزمات التي شهدتها البلد عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وأثناء صياغة هذا التقرير، أُبلغ الخبر المستقل باستكمال جميع فصول الدستور الاتحادي المقترح والبالغ عددها ١٥ فصلاً.

الف - بناء الدولة ومركز مقديشو

١٦ - ما زال يتعين تحديد مركز مقديشو كولاية منفصلة. وقبل انهيار نظام سياد بري، كانت مقديشو، عاصمة البلد، معروفة أيضاً بأنها مدينة متعددة القبائل. وبالنظر تحديداً إلى دورها كعاصمة اتحادية، ومشاركتها الكبيرة في اقتصاد الدولة الاتحادية، وتركيبها القبلية المعقدة،

ومطالبة قبيلة بنادر بما حالياً، فإن مركز مقديشو اليوم هو أحد أكثر المسائل خلافية في عملية استعراض الدستور. وأبلغ الخبر المستقل بأن عملية بناء الدولة مستمرة. وإلى جانب الولايات الموجودة أصلاً، توضع للمسات الأخيرة حالياً على خطة لتشكيل ولاية حران/شبييلي الوسطى^(٢).

باء- العملية الانتخابية

١٧- أبلغ رئيس البرلمان الاتحادي الخبر المستقل بأن البرلمان تصدّر عملية تشكيل منتدى القیادات الوطنية بهدف تحسين العمل مع المجتمع الدولي. فالمنتدى مسؤول عن التزام الدولة بسيادة القانون وعن تقديم رسالة موحدة عن مستقبل الصومال. وحث رئيس البرلمان المجتمع الدولي على تقديم دعمه للصومال خلال الفترة المؤدية للانتخابات. وسيعتمد النموذج الانتخابي الذي اقترحه الصومال على الشفافية وتدابير مكافحة الفساد والإنصاف، لضمان مشاركة واسعة. ورأى عدم إمكانية إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام رغم التشاور مع الولايات الاتحادية في هذا الشأن.

١٨- وفيما يتعلق بحق النساء في المشاركة في الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٦، ذكر رئيس البرلمان ضرورة تغيير المواقف العامة تجاه مشاركة المرأة، واقترح أن تُعتمد لفائدة النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة تدابير خاصة ومؤقتة من قبيل تحديد حصص في هياكل الحكومة. لكن الخبر المستقل استمع خلال اجتماعه مع منظمات المجتمع المدني إلى ممثلين للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب اشتكوا من القيود المفروضة على حرية التعبير والرأي، واستمرار انعدام الأمن، وسوء العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني. واشتكوا من بيئة العمل المقيدة للغاية، وقالوا إنهم يحاولون عدم لفت الانتباه لدى عملهم مع السلطات الحكومية. وطلبت المنظمات الدعم من المجتمع الدولي لتمكينها من المشاركة في الانتخابات المقبلة لعام ٢٠١٦، والمساعدة على الحيلولة دون إقصائها كما كان الحال عام ٢٠١٢. وكررت افتقارها إلى الدعم المالي واللوجستي اللازم للعمل، وحاجتها إلى التدريب على مراقبة الانتخابات. وقالت إن حرية حركتها قيدت بسبب انعدام الأمن والتهديدات. وتعتقد منظمات المجتمع المدني أن النموذج الانتخابي الذي يتيح للشيوخ التقليديين انتخاب رئيس البرلمان وأعضائه ليس نموذجاً تمثيلاً بما يكفي، ويفتقر إلى المشروعية. وذكر ممثلو الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم لا يتلقون أي دعم من الحكومة أو المجتمع المدني. وذكر بعض الشباب أنهم عندما يعربون عن آراء انتقادية يوصفون بأنهم أعضاء من حركة الشباب أو يُنبذون.

(٢) وفقاً للمادة ٤٩(٦) من الدستور المؤقت لدولة الصومال الاتحادية (٢٠١٢)، قد تتفق ولايتان أو أكثر على تشكيل كيان تحادي داخل الدولة الاتحادية.

رابعاً - خطة التنمية الوطنية

١٩- يمثل اعتماد الحكومة الاتحادية لخطة التنمية الوطنية في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ تطوراً إيجابياً. وقد أعلن رئيس الجمهورية الاتحادية في أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٦ البدء رسمياً بتنفيذ الخطة.

٢٠- وتمثل خطة التنمية الوطنية إطاراً سياساتياً يهدف إلى وضع خطة وطنية تقوم على تحديد أسباب الفقر، من أجل تمكين الفقراء بفضل بيئة تساعد على إيجاد سبل المعيشة الأساسية. وثمة هدف آخر لهذه الخطة هو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢١- وتحدد خطة التنمية الوطنية الأولويات الإنمائية الحكومية في بناء الدولة وبناء السلم، بما في ذلك الحوكمة الديمقراطية؛ ومخصصات الميزانية لعام ٢٠١٧ وما بعده؛ وأولويات التمويل بالنسبة للشركاء الإنمائيين. وهي تمثل أيضاً الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر بالنسبة للصومال، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والتزامات الدولة الحالية بموجب الميثاق الصومالي. وقد اعتمدت الخطة في منتدى وطني تشاوري بين أصحاب المصلحة ضم الشركاء الحكوميين والمجتمع المدني. وتستند إلى سياسات وخطط سابقة أو موجودة، بما في ذلك أهداف الاتفاق الصومالي الجديد فيما يتعلق ببناء السلام وبناء الدولة، وخطط العمل في مجال حقوق الإنسان وغيره من المجالات.

٢٢- وستجمع خطة التنمية الوطنية التطورات الإيجابية كتشكيل الولايات الاتحادية والسلام والأمن. ووفقاً للخطة، يُقدَّر أن النشاط الاقتصادي في الصومال زاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٧ في المائة عام ٢٠١٤، وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة ١,٣ في المائة فقط. وتحسن تقديم الخدمات الاجتماعية في بعض المناطق، رغم أنه لا يزال غير كافٍ. ويمثل تحسين تقديم الخدمات إحدى الأولويات الرئيسية في الخطة.

٢٣- وأكدت المناقشات التي عقدها الخبر المستقل مع السلطات على أن حالة حقوق الإنسان لن تتحسن بمعزل عن التنمية الاقتصادية والأمن. ورغم أن المجتمع الدولي شدد على الأمن والاستقرار وبناء الدولة، فإنه لم يُخصص بعد الموارد الكافية لبناء القدرات المؤسسية في الصومال. وحث المسؤولون الحكوميون الخبر المستقل على لفت نظر مجلس حقوق الإنسان إلى ضرورة سد النقص في الموارد، لأن الحكومة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها تماماً في ظل هذا النقص.

٢٤- وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي إن الخطة الوطنية عممت مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك دور المرأة، تحت إشراف الوزارة المعنية بالنهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان والأمم المتحدة.

٢٥- وعقب اعتماد اقتراح البرلمان تخصيص حصة ٣٠ في المائة للنساء، توقع وزير التخطيط والتعاون الدولي زيادة في مشاركة المرأة في الحوكمة والشؤون العامة. وفي بعض هيئات الحكومة الإقليمية، كبرلمان جنوب غرب الصومال، حددت الإدارة هدف رفع تمثيل النساء إلى ٢٠ في

المائة، لكنها تمكنت من زيادته إلى ٢١ في المائة. وفي ولاية غامالدوغ، كانت النسبة المستهدفة لتمثيل النساء هي ٢٠ في المائة، لكن نسبة النساء في برلمان الولاية لم تتجاوز ١٧ في المائة. وأقر الوزير بأنه ما زال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لبلوغ هذه الأهداف؛ وفي غضون ذلك، إن الوزارة مستعدة لإدماج المبادئ التوجيهية المؤسسية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وتعزز خطة التنمية الوطنية مبدأ حرية التنقل من أجل الحد من الحواجز بين القبائل والمناطق، بما يحسن تنقل العمالة.

٢٦- وأشار الوزير أيضاً إلى أن الأشخاص المولودين في بعض القبائل، كالأقليات، محرمون وفقاً للتشريعات المحلية من تبوء المناصب العامة. وبالمثل، لم تؤد صيغة ٤,٥ (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) إلى أي تقدم نحو المساواة في الحقوق، كما أنها لم تحقق الكثير على صعيد المجتمع المحلي. وهذا الوضع غير دستوري وغير مقبول عموماً. وسترصد خطة التنمية الوطنية وتقييمها هيئة تمثل فيها النساء بنسبة ٤٥ في المائة، احتراماً لمبدأ الإنصاف بين الجنسين والشفافية.

خامساً- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٢٧- قدمت الصومال تقريرها الوطني إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في دورته الرابعة والعشرين (A/HRC/WG.6/24/SOM/1). وفي الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، أعلنت الدولة أنها قبلت ١٦٨ توصية من أصل التوصيات الـ ٢٢٨ وأحاطت علماً بالتوصيات الستين الأخرى.

٢٨- ويشيد الخبير المستقل بالحكومة الاتحادية لتقدم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في الوقت المناسب لمشاركتها في الاستعراض بنشاط، رغم النقص الحاد الذي تواجهه في الموارد والقدرات. وأتاح الدعم الذي يقدمه الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال للحكومة الاتحادية تقديم تقريرها، الذي استند إلى مشاورات على الصعيد الوطني. ويهيب الخبير المستقل حقيقة بالمجتمع الدولي إلى مساعدة الحكومة الاتحادية في تقديم تقاريرها العالقة إلى هيئات المعاهدات، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل. وسيتيح تقديم هذه التقارير لحكومة الصومال والمجتمع الدولي تحديد التحديات العالقة، بما في ذلك مدى تأثير الصراع في البلد على حقوق الطفل والموارد المتاحة للخدمات الاجتماعية.

ألف- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٢٩- يشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء انتهاكات الحق في الحياة في الصومال بالنظر إلى الهجمات العشوائية المستمرة لحركة الشباب واستخدام التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد الأهداف المدنية.

٣٠- وأبلغ الخبير المستقل أكثر من مرة بأن الحكومة لا يمكنها إلغاء عقوبة الإعدام أو اعتماد وقف اختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام لاعتبارها شكلاً مشروعاً من أشكال العقاب في الإسلام، إلا إذا قررت أسرة الضحية العفو عن الجاني. وخلال مقابلة مع النائب العام، أشار الخبير المستقل إلى أن الصومال يمكن أن تتعلم من بلدان إسلامية أخرى لا تطبق عقوبة الإعدام، كتركيا وجزر القمر، مضيفاً أن جهود توعية أسر الضحايا والمجتمع الصومالي البدوي بضرورة إلغاء عقوبة الإعدام تحتاج إلى وقت، بالنظر إلى أن أسرة الضحية يمكن أن تلجأ إلى الدية، وهي تعويض في شكل جمال أو أبقار بدلاً من إعدام الجاني.

٣١- وأبلغ الخبير المستقل بأن ظروف الاحتجاز في السجون تحسنت بعد الخطوات التي أُتخذت للحد من الاكتظاظ وضمان توفير المزيد من الدواء والماء والفرش.

باء- المساواة وعدم التمييز

٣٢- قبلت المؤسسة السياسية في الصومال مبدأ تخصيص حصة للنساء في البرلمان تبلغ ٣٠ في المائة، كما ينص الدستور المعتمد عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة عام ٢٠١٦، سيضمن مجلس الشيوخ التقليديين، الذي يشكل الهيئة الانتخابية، انتخاب ممثلات. ومن المتوقع أن تنتخب ٩٢ امرأة على الأقل من أصل ٢٧٥ عضواً في البرلمان الاتحادي على أساس حصة الـ ٣٠ في المائة. وإذا شغل أي منصب تشغله امرأة تُنتخب امرأة أخرى مكانها (وليس كما حصل في البرلمان الذي حُلّ مؤخراً، حيث كان يشغل المقعد الشاغر الذي كانت تحتله امرأة رجلٌ تعينه قبيلته. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدر الرئيس حسن الشيخ مرسوماً عين بموجبه ١٣ سفيراً للنوايا الحسنة للدفاع عن هذه القضية. وقدم هؤلاء السفراء صيغة إلى منتدى القيادات الوطنية لا تزال قيد النقاش. وسيتحدث سفراء النوايا الحسنة أيضاً إلى شيوخ الهيئة الانتخابية. ويدعم المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، هذه العملية.

٣٣- ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في الصومال مشروعاً لتمكين النساء يركز على السلام والأمن. وسييسر هذا المشروع مشاركة النساء في الشؤون العامة وفي برامج الوصول إلى العدالة وسيادة القانون. وبالنظر إلى الوقت الضيق المتبقي قبل الانتخابات، يصعب تنفيذ إجراءات ملموسة. ويعمل الخبير المستقل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لتحسين امتثال الشيوخ التقليديين للمعايير لدى البت في قضايا العنف ضد المرأة. وعقب مشاورات بين الحكومة الجديدة وأصحاب المصلحة الآخرين، اقترح عقد مؤتمر وطني حول هذه المسألة في عام ٢٠١٧. ومن شأن مؤتمر من هذا النوع أن يتيح فرصة لوضع حلول محلية المنشأ لتحسين وصول المرأة إلى العدالة في إطار نظام العدالة التقليدية.

٣٤- ويرى وزير العدل أن العدد الكبير من حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها ينطوي على مبالغة من جانب المجتمع المدني. وقال الوزير للخبير المستقل إن معظم الحالات التي أُبلغ عنها

ارتكبت في مناطق تحتلها ميليشيا حركة الشباب، وهي مناطق لا تستطيع الحكومة الوصول إليها. وأضاف الوزير أن الوزارة تلقت معظم البلاغات المتعلقة بهذه الحالات على أي حال. وذكر أن الوزارة أنشأت محاكم متنقلة لضمان وصول الضحايا إلى العدالة. وأبلغ الخبير المستقل أيضاً بأن الحكومة تقوم حالياً بإدماج النظام التقليدي والنظام الديني مع نظام العدالة الرسمي.

٣٥- وقال النائب العام للخبير المستقل إن حقوق الإنسان تمثل جزءاً من التقاليد الإسلامية، وحث على تقديم الدعم إلى الوزارة المعنية بالتهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان ووزارة الداخلية لضمان تنفيذ خريطة الطريق في مجال حقوق الإنسان والبرامج الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان. وقال إن تحسين الوصول إلى العدالة يتوقف إلى حد كبير على الوضع الأمني، الذي وضعته الحكومة ضمن أولوياتها. وألقى النائب العام خلال الاجتماع الذي عقده مع الخبير المستقل الضوء على التحديات الرئيسية التالية التي تعيق النهوض بحقوق المرأة: ضمان تمثيل المرأة في العملية الانتخابية؛ ومشاركة المرأة في نظام العدالة التقليدية؛ وتوظيف نساء في منصب نائب عام.

٣٦- وأبلغ الخبير المستقل بأن وزارة العدل تعمل بشكل وثيق مع مؤسسات سيادة القانون. وبدأت الحكومة تنفيذ مشروع تجريبي في ١٦ مقاطعة لتقييم مواطني القوة ومواطني الضعف في نظام العدالة التقليدية ودور الشيوخ التقليديين، بمن فيهم النساء المسنات. وبدأ الشيوخ التقليديون بالفعل ترك البت في قضايا الاغتصاب للشرطة (انظر أيضاً الفقرة ٦٦ أدناه). لكن عدد ضابطات الشرطة اللواتي يعالجن فعلاً القضايا التي تتناول العنف ضد المرأة ما زال صغيراً.

جيم- العنف ضد المرأة

٣٧- لا يزال العنف ضد المرأة في الصومال مستمراً، وقد تفاقم بفعل النزاع. وفي عام ٢٠١٥، خلص نظام لإدارة المعلومات إلى أن اتجاهات العنف الجنسي والجنساني ما زالت شاعراً خطيراً من شواغل الحماية. وكشفت التقارير أن ٩٤ في المائة من الناجين من العنف الجنسي أو الجنساني من الإناث. وتبلغ نسبة المشردين داخلياً من الناجين حوالي ٧٤ في المائة، وهو رقم يؤكد ضعفهم الشديد وضرورة توفير حماية إضافية لهم. ونساء وفتيات الأقليات من القبائل معرضات أكثر من غيرهن بكثير لهذا الخطر. والضحايا معرضات للاعتداء والاعتصاب والعنف الجنسي وتشويهه/بتر الأعضاء التناسلية الأثوية والزواج القسري. ومن العوامل التي تفاقم هذه المشكلة عدم وعي الكثير من النساء، لا سيما نساء المناطق الريفية، بحقوقهن.

٣٨- ويشكل الوصول إلى الناجين من العنف الجنسي تحدياً في حد ذاته إلى جانب تحدٍ آخر يتمثل في عدم قدرة الضحايا على الإبلاغ عن الهجمات وتحديد الجناة. ولا يتمكن الضحايا في الكثير من الأحيان من الوصول إلى الخدمات الصحية، وهي خدمات يمكن أن تساعد في الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بعد

اعتداءات الاغتصاب. كما أنهم لا يبلغون في الكثير من الأحيان عن الاغتصاب خوفاً من الوصم أو من مخالفة الأعراف الدينية أو الثقافية. ومن العقبات الأخرى التي تُعيق الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي الممارسات التقليدية المتمثلة في لجوء الجاني وأسرة الضحية إلى تسوية الأمر خارج نظام العدالة الرسمي، دون حضور الضحية. وهذه الممارسة تفاقم انتهاك حقوق الضحايا أو الناجين لأن هذه الممارسة لا تُنصفهم وتعزز الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي وتثني الضحايا أو الناجين عن الإبلاغ عن هذه الحالات. ورغم أن منظمات المجتمع المدني تدافع عن حقوق النساء في جميع أنحاء الصومال، لا يزال العنف الجنسي والجنساني مستمراً. وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، أفادت الوزيرة المعنية بالنهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان بأن الحكومة اعتمدت سياسة لمكافحة هذه الممارسات، رغم عدم اعتماد قانون في هذا الشأن حتى الآن.

٣٩- وفي مؤتمر الصومال الذي عُقد في لندن في أيار/مايو ٢٠١٣، وقَّعت حكومة الصومال بياناً مشتركاً تعهدت فيه بمكافحة العنف الجنسي. وأعلن الرئيس حسن الشيخ محمد، خلال اليوم المفتوح حول المرأة والسلام والأمن الذي عُقد في مقديشو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التزاماً علنياً بمكافحة العنف الجنسي وحماية الناجين منه. ومن أجل الوفاء بذلك الالتزام، وضعت الحكومة عام ٢٠١٤ خطة عمل وطنية لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع وأنشأت لجنة توجيهية متعددة الأحزاب. وشجعت خطة العمل هذه إشراك الزعماء التقليديين والدينيين في مكافحة العنف ضد المرأة من خلال نظام العدالة الرسمي. واعتمد مشروع قانون الجرائم الجنسية، الذي يسد الثغرات الموجودة في القوانين التي سُنّت في الستينيات. وتشمل التدابير المقترحة تعزيز آليات الإحالة للناجين من العنف الجنسي، والخدمات الصحية، وخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي، والمساعدة القانونية، وبرامج التمكين الاقتصادي المتاحة لهؤلاء الأشخاص.

٤٠- ويقدر الخبير المستقل العمل الدعوى الذي تقوم به حكومة الصومال، ووحدة الشؤون الجنسانية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعدد من منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بهذه المسألة. لكنه يلاحظ أن الحكومة ستجد صعوبة في نشر التشريعات المتعلقة بالجرائم الجنسية في جميع أنحاء البلد ما لم تُنح الموارد الكافية لذلك. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦، استضافت منظمة العمل القانوني العالمي، وهي منظمة دولية غير حكومية، حلقة عمل تهدف إلى الدعوة للتصديق على مشروع قانون الجرائم الجنسية. وسيشكل اعتماد هذا المشروع علامة بارزة فيما يتعلق بحقوق النساء في الصومال.

٤١- وثمة حاجة إلى أن تمتلك الشرطة قدرة كبيرة على التحقيق تُتيح إجراء محاكمات ناجحة. وتوجد بالفعل وحدة تُعنى بالشؤون الجنسانية داخل قوات الشرطة الصومالية. وتدعم شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هذه الوحدة بإنشاء "مكاتب للشؤون الجنسانية" في

بعض مراكز الشرطة في مقديشو. ويلاحظ الخبير المستقل أيضاً أن الحكومة الاتحادية عينت مدعيات عامات في وزارة العدل.

٤٢- وقد تكون المحاكمة في هذه القضايا إشكالية بسبب نقص الأدلة. وتقوم الحكومة ببناء قدراتها لاستخدام الأدلة الجنائية للتعرف على ما يُسمى "رجالاً بالزي الرسمي" مسؤولين عن حالات اغتصاب وعن إخفاء هويتهم. وتُنشئ الحكومة أيضاً مراكز إحالة لتقديم المشورة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على بناء قدرات وحدة الشؤون الجنسانية، بسبب منها وضع هيكل تنظيمي وتحديد التوصيفات الوظيفية وعمليات إدارة القضايا. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء قدرات الشرطة والقضاء في مجال معالجة قضايا العنف ضد المرأة؛ فقد أنشئت محاكم متنقلة في كل من أرض البنط وجمهورية أرض الصومال وأرض جوبا، وهي محاكم يجري إنشاء مثيلات لها في أماكن أخرى أيضاً من الصومال الجنوبية - الوسطى. ويجري تدريب الشيوخ التقليديين على مهارات الوساطة وعلى إبلاغ شبكة مساعدة قانونية بما يتم تسويته من قضايا.

٤٣- وفي أرض جوبا، تحسّر وزير الشؤون الجنسانية والأسرية وحقوق الإنسان على ضعف القوانين الجزائية والنقص في الهياكل الأساسية للشرطة والقضاء وخدمات السجون، ما أدى إلى الاضطرار إلى الإفراج عن مرتكبي جرائم الاغتصاب. ومن التحديات الرئيسية التي تُعيق مشاركة المرأة في الشؤون العامة ارتفاع معدل الأمية بين النساء وتصورهن بأنهن قادرات فقط على أداء الأدوار التقليدية في المنزل. وبالفعل، واصل الوزير حث النساء في جميع أنحاء الصومال على الاتحاد والعمل في أطر لا تنحصر في الهوية القبلية.

٤٤- وأعرب الشيوخ التقليديون من جميع أنحاء أرض جوبا عن آراء تقدمية إزاء دور المرأة. فقد رحبوا بالدور الذي أدته المرأة خلال سنوات النزاع في الحفاظ على وحدة الأسرة. وتعهد الشيوخ بضمان حصة نسائية قدرها ٣٠ في المائة في البرلمان المقبل. وقالوا إنهم يرغبون أيضاً في المساهمة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال بشأن السياسات الوطنية ودور المرأة. واشتكى الشيوخ التقليديون من أن الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية لم تقدما لهم أي دعم مالي ولم تبديا لهم أي احترام، رغم ما قاموا به من عمل في مجتمعاتهم المحلية في ظل سيطرة متمرد حركة الشباب. وقد اضطر بعضهم إلى اجتياز أراضٍ تُسيطر عليها حركة الشباب للوصول إلى كسمايو والاجتماع بالخبير المستقل.

دال- تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون

٤٥- رغم عدم إمكانية اعتماد دستور في إطار برنامج رؤية عام ٢٠١٦، تحرص الحكومة الاتحادية وشركاؤها الدوليون على ضمان إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦. ويثني الخبير المستقل على البرلمان الاتحادي لاعتماده في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مشروع قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي ينتظر حالياً موافقة الرئيس. ويمثل مشروع القانون هذا امتثالاً

كبيراً لمبادئ باريس. ويحث الخبير المستقل الرئيس على إعطاء موافقته فوراً كي يتسنى تأسيس لجنة حقوق الإنسان. وأبلغ نائب رئيس الوزراء الخبير المستقل أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي يدفع باتجاه بناء الدولة، فإنه لا يقدم الموارد اللازمة لإنشاء المؤسسات. فالمؤسسات تفتقر إلى الهياكل الأساسية، ويضطّر الموظفون إلى الاضطلاع بمهامهم من مرافق متداخلة وغرفٍ مكتظة. وأضاف أن خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ خريطة طريق حقوق الإنسان توقفت بسبب عدم توفر الموارد الكافية.

٤٦ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حالياً بتنفيذ برنامج استقرار مدني وعسكري شامل يُعرف باسم برنامج إنعاش المجتمع المحلي وبسط سلطة الدولة، وهو برنامج صُمم لاستكمال جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون كالتقاضي والشرطة، والحوكمة والمصالحة، وبرامج تقديم الخدمات الاجتماعية. وصُممت هذه البرامج، من خلال التنسيق بين المانحين، للربط بين البرامج الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخلق فرص العمل، كبناء الطرقات وغير ذلك من المبادرات الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية. وقد عمم برنامج إنعاش المجتمع المحلي وبسط سلطة الدولة مراعاة حقوق الإنسان في برامجها عن طريق ضمان المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب وكبار السن على السواء.

٤٧ - وأبلغ نائب رئيس الوزراء الخبير المستقل بأن الحكومة الاتحادية ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد من خلال توظيف مستشارين في مجال حقوق الإنسان في كل وزارة، وفي المخابرات الوطنية ووكالة الأمن والشرطة والجيش. وسلم بأن ظروف الاحتجاز في السجون متزدية وأنه لا يمكن دائماً فصل الأحداث عن البالغين من السجناء. وأكد التزام الحكومة بتدريب موظفين في مجال حقوق الإنسان.

سادساً - ضمان أمن الأراضي المسترجعة

٤٨ - يُثني الخبير المستقل على الحكومة الاتحادية وجيش الصومال الوطني لتحريرهم أراضٍ واسعة والسيطرة عليها، بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ما أتاح وصول الخدمات الإنسانية وغيرها من الخدمات. وعلى الرغم من التقدم المحرز ضد المتمردين، تمكنت ميليشيا حركة الشباب من تنفيذ هجماتٍ جريئة، بينها هجماتٌ على المنشآت العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ما أدى إلى مقتل عدة جنود وسرقة أسلحة والسيطرة مجدداً على أراضٍ كانت الحركة قد خسرتها. ويُعزى الفشل في ضمان أمن المناطق المسترجعة إلى عدم نشر ما يكفي من أفراد الشرطة فيها (انظر A/HRC/27/71، الفقرتان ٢٢ و ٢٣)، وضعف المعنويات في صفوف الجيش الوطني الصومالي، أساساً بسبب ضعف المرتبات والتخلف عن دفعها.

٤٩ - وعُزى عدم تدعيم وجود الشرطة في الأراضي المسترجعة أيضاً إلى عدم مواءمة وتنسيق تدريب الشرطة من جانب الأطراف التي تدعم جهود التعافي في الصومال. ويُثني الخبير المستقل

على الحكومة الاتحادية لإقرارها نموذج عمل الشرطة الاتحادية، ويدعو إلى مشاورات بشأن تنفيذها وتقديم الدعم لها.

ألف- جهاز المخابرات والأمن الوطني، ومعاملة المقاتلين المجردين من السلاح

٥٠- عقد الخبير المستقل اجتماعاً مع المدير العام لجهاز المخابرات والأمن الوطني لمتابعة مزاعم إساءة معاملة المقاتلين المسرحين في مرفق سيرندي للاحتجاز في مقديشو، حيث يُحتجز أيضاً أطفال جندتهم حركة الشباب. ولا يمتلك هذا الجهاز، بوصفه جهاز مخابرات وأمن في الدولة، صلاحيات التوقيف والاحتجاز. وتلقى الخبير المستقل مزاعم تفيد بأن الوكالة تنفذ دورياً عمليات توقيف جماعية خلال عملياتها وأنها لا تحترم الضمانات الدنيا لحقوق الإنسان، مثلاً باحتفاظها بالمتجزئين لفترات طويلة دون أي مراجعة قضائية. وأكد المدير العام أن الجهاز يعمل ضمن الإطار القانوني وفي ظروف صعبة للغاية، وأن حركة الشباب تهاجم وتقتل المدنيين باستمرار دون أي اعتبار لحقوق الإنسان الخاصة بهم. ورغم أن الجهاز يواجه الانتحاريين يومياً، فإنه يعمل أيضاً على إعادة تأهيل المقاتلين المحتجزين، بمن فيهم الأطفال. ويركز الجهاز أساساً على حماية البلد؛ وعلى إدماج المقاتلين في المجتمع وليس قتلهم.

٥١- وأقر المدير العام بأن جهاز المخابرات والأمن الوطني ليس مؤسسة مثالية لكنها مستعدة لتصحيح أخطائها. وطلب توفير تدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الجهاز التنفيذيين والحراس العاملين في مراكز إعادة التأهيل. وفيما يتعلق بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم العسكرية وعمليات الإعدام العلنية، قال إن الوقت حان كي يراجع الصومال هذه التدابير معرباً عن انفتاحه على أية نصائح بشأن أفضل السبل لمعالجة هذه الشواغل. ووجه دعوة إلى الخبير المستقل لزيارة مركز إعادة التأهيل في سيرندي. ويقدر الخبير المستقل استعداد الجهاز لفتح مرفقه لزيارة كهذه.

باء- المحاكم العسكرية

٥٢- تؤدي المحاكم العسكرية دوراً بارزاً في الصومال في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى انعدام الأمن بالنسبة للموظفين القضائيين والمدعين العامين في جميع أنحاء البلد، تستمع المحاكم لقضايا لا تقع عادةً ضمن اختصاصها. وأُثِّمَت المحاكم العسكرية بانتهاك ضمانات المحاكمة العادلة. فقد أُدين عدد من الأشخاص وحُكِمَ عليهم بالإعدام وأُعدموا بعد جلسات استئناف مُعجَلة. ورغم أن القضاة المدنيين ذُربوا على تشريعات مكافحة الإرهاب، فإن الأمن يُعتبر في الكثير من الأحيان المشكلة الرئيسية للمحاكم المدنية لدى معالجتها لقضايا مكافحة الإرهاب.

سابعاً - حرية التعبير ووسائل الإعلام

٥٣ - أثار الخبر المستقل خلال بعثته شواغل مع وزير الإعلام والثقافة تتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير للصحافيين. واعتمدت الحكومة قانون الإعلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأصبح قانوناً في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقبل اعتماده، أعرب أصحاب المصلحة في المجال الإعلامي عن قلقهم إزاء عدم امتثال هذا القانون للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأخذت بعض الشواغل في الاعتبار، بينما رُفضت شواغل أخرى كتلك المتعلقة بتشكيل لجنة الإعلام واستقلالها، والمؤهلات المطلوبة لممارسة الصحافة أو الأهلية لممارستها، وهو قرار رفضه أصحاب المصلحة في مجال الإعلام.

٥٤ - ورغم سنوات النزاع وقيود بيئة العمل، تنبض وسائل الإعلام في الصومال بالحياة، لا سيما وسائل الإعلام التي يملكها منظمو أعمال في القطاع الخاص. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، هناك ٤١ إذاعة تبث في جميع أنحاء البلد و ٢٠ صحيفة و ١٢ محطة تلفزيونية باللغة الصومالية، بينها ٥ محطات تبث من المملكة المتحدة. وتملك الدولة ٤ محطات إذاعية، و ٤ محطات تلفزيون وصحيفة. ويتنصب الصحافيون الصوماليون ومالكو وسائل الإعلام في مختلف أنحاء البلد إلى رابطات مختلفة، منها رابطة الإعلاميين في أرض البنط، ورابطة الصحافيين في أرض الصومال، إلى جانب تجمعات أخرى تدافع عن حرية التعبير وحرية ممارسة المهنة بينها رابطة النساء في الصحافة ورابطة المؤسسات الإعلامية المستقلة الصومالية. ويكتسي الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في الصومال أهمية بالغة وهو دور لا غنى عنه في وقت تعمل فيه الصومال على بناء السلام والديمقراطية وتعزيز الدولة.

٥٥ - واشتكت الجهات الإعلامية المعنية والصحافيون من لجنة الصحافة الصومالية التي أنشئت بموجب قانون وسائل الإعلام لتعزيز أخلاقيات المهنة وتطبيق قانون الإعلام، والتوسط في المنازعات وحلها، واتخاذ إجراءات تأديبية بحق الصحافيين والمحرفين الإعلاميين، وتلقي الشكاوى من الصحافيين وغيرهم من موظفي الإعلام، والتوصية بمنح أو سحب الاعتمادات والرخص. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يمثلون وسائل الإعلام الحكومية، وثلاثة أعضاء من الإعلام الخاص، وثلاثة أعضاء من المجتمع المدني يمثلون الرابطات النسائية والمهنة القانونية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويقترح وزير الإعلام أشخاصاً على الحكومة، ويقوم الرئيس بتعيينهم. وانتقد أسلوب التعيين لانعدام الشفافية وإمكانية مساهمته باستقلال اللجنة.

٥٦ - ومن الشواغل المتعلقة بقانون الإعلام أنه يتضمن مصطلحات ومفاهيم غامضة عُرفت بشكل فضفاض، ما يفرض على الصحافيين قيوداً تعيق حرية ممارستهم لمهنتهم. وينص قانون الإعلام على عقوبات شديدة وغرامات كبيرة بحق الصحافيين المشتبه في مخالفتهم لأحكام هذا القانون. وأبلغ الخبر المستقل بأن وسائل الإعلام في الصومال تعمل في ظل قيود صارمة، وتعرض للتهديد والتخويف، وتُمنع من إعداد تقارير عن مواضيع معينة، ما يدفعها غالباً إلى

ممارسة الرقابة الذاتية. ويواجه الصحفيون خطر الاعتقال إذا غطوا عمليات التمرد أو عمليات حركة الشباب، كما أنهم معرضون لهجمات حركة الشباب.

٥٧- ورحب وزير الإعلام باقتراحات تعديل القانون، مضيفاً أن الحكومة على علم بالشواغل المذكورة أعلاه. وقال إن الصحفيين في الصومال أحرار في ممارسة مهنتهم، بعد اعتماد قانون الإعلام، رغم أن بعضهم يهدد عملية السلام وبناء الدولة. وقد اعتمد قانون الإعلام على أساس نهج تشاوري، وهو ينطوي على نظام يتيح تصحيح أية أخطاء ومعالجة أية مشاكل تتعلق بحرية التعبير.

٥٨- وزادت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الاعتداءات الجسدية على الصحفيين وحالات توقيفهم واحتجازهم التعسفيين على أساس ما يعدوه من تقارير عن الوضع السياسي في ضوء الانتخابات في جمهورية أرض الصومال.

٥٩- ودُكر أن حوالي ٢٨ صحفياً وعمالاً في المجال الإعلامي قُتلوا في البلد منذ عام ٢٠١٢. ووفقاً للجنة حماية الصحفيين ومصادر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، قُتل ١٧ صحفياً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن مقتل عشرة صحفيين خلال هجمات على مجتمعات مظلة على الشاطئ.

٦٠- وأحاط الخبير المستقل علماً بوجود كتلتين في الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، ما أدى إلى أزمة داخله. وفي هذا السياق، قدمت إحدى الكتلتين شكوى إلى محكمة منظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تدّعي فيها أن الحكومة تتدخل في حق الصحفيين في تأسيس نقابات لهم والانضمام إليها. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اعتمد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية توصية حث فيها الصومال على الامتناع عن التدخل في أنشطة الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين والاتحاد الصومالي للنقابات العمالية.

٦١- وفيما يتعلق بالمواجهات المزعومة داخل الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، ذكر وزير الإعلام أن الحكومة لم تتدخل في شؤون الاتحاد وأنها تريد فعلاً اتحاداً قوياً للصحفيين. وأشار إلى أن عدد الصحفيين الذين قُتلوا عام ٢٠١٥ كان أقل بكثير مما سُجّل في السنوات السابقة وأن حالة البلد آخذة في التحسن.

٦٢- وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بعث الخبير المستقل، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بلاغاً إلى حكومة الصومال أعربوا فيه عن قلقهم البالغ إزاء تهريب وتهديد سلامة عمر فاروق عثمان، الذي هددت السلطات الاتحادية بمحاكمته بتهمة الإضرار بصورة الدولة. وزعم السيد عثمان أنه تعرض لمحاولة اغتيال على يد مجهولين في مقديشو. ويحث الخبير المستقل السلطات على التحقيق في الهجوم الذي تعرض له الصحافي وملاحقة الجناة.

٦٣- ويتحتم على الحكومة الصومالية الجديدة معالجة شواغل الجهات المعنية بالإعلام حالما تبدأ مهامها.

ثامناً- دور نظام الحير والشيخو التقليدية في الحوكمة وإقامة العدل

٦٤- أشار الخبير المستقل في تقريره الأول إلى مجلس حقوق الإنسان إلى أن النظام القانوني العربي الذي تعرفه غالبية الشعب الصومالي باسم الحير يُطبَّق إلى جانب القانون التشريعي والشريعة الإسلامية في جميع أنحاء الصومال (A/HRC/27/71، الفقرات ٤٠-٤٧). ويات الشيخو التقليديون أساسيين في العملية السياسية لأنهم ينتخبون البرلمان الذي ينتخب بدوره الرئيس.

٦٥- ولا يزال لنظام الحير دور كبير في إدارة العدالة التقليدية في الصومال. وفي اجتماع عُقد مع الخبير المستقل في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في كيسمايو، ذكر الشيخو التقليديون أن نظام الحير يؤدي دوراً رئيسياً في الحفاظ على الوئام في المجتمع الصومالي، لا سيما خلال سنوات النزاع. وعدم وجود هياكل قانونية من قبيل مخافر الشرطة والمحاكم ومرافق السجون - التي دُمرت خلال أكثر من عقد من النزاع ويُعاد بناؤها ولكن ببطء - مكّن نظام الحير من مواصلة أداء دوره التقليدي. وطُبِّق الحير تقليدياً في تسوية المنازعات بين القبائل على الأراضي والمراعي والمياه، وحافظ على السلام بين القبائل والعشائر، وهو يحظى بثقة واسعة، رغم الحاجة إلى معالجة بعض مواطن ضعفه.

٦٦- وبيت الشيخو التقليديون في مختلف أنواع القضايا، بما في ذلك قضايا الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والجنساني. وخلال اجتماع مع الخبير المستقل، ذكر شيخو القبائل في كيسمايو أنهم اضطروا إلى القيام بهذه المهام لغياب الهياكل الإدارية الرسمية في مناطقهم المحلية. وأقروا بأنهم ربما انتهكوا حقوق النساء عند إصدار قرارات في إطار القضاء العربي بسبب عدم درايتهم بحقوق الإنسان.

٦٧- واجتمع الخبير المستقل بالشيخو التقليديين وعلماء الدين المسلمين من كلية الحقوق في جامعتي كيسمايو وجوبا للتوصل إلى فهم متبصّر لآرائهم بشأن حقوق النساء وكيفية حمايتها، ولدور النساء في الانتخابات المقبلة. وأبلغوه بأن العمليات الدستورية والانتخابية وعمليات بناء الدولة تحركها مخططات خارجية بدلاً من أن يحركها التوافق الوطني.

٦٨- وأبلغ بعض علماء الدين الحير المستقل بأن النساء ليس لهن وفقاً للتعاليم الدينية أي دور في الحوكمة، فيما أكد آخرون عدم وجود قاعدة دينية تقصي النساء من السياسة أو الحوكمة. وذكروا أن الشيخو التقليديين وقبائلهم لا يعتقدون أن بإمكان النساء المشاركة في أي منصب قيادي.

٦٩- وقال الشيوخ التقليديون إن القبائل يجب أن تفهم أن بإمكان المرأة المشاركة في الشؤون العامة، وأن مبادرات التوعية ضرورية في هذا الصدد. لكنهم رأوا أن الوقت المتبقي قبل الانتخابات غير كافٍ لتنفيذ هذه البرامج؛ إضافةً إلى أنه، بالنظر إلى علمانية الدستور الصومالي، لا بد من توعية الشيوخ التقليديين وزعماء القبائل بدور المرأة في المجتمع.

٧٠- وأقر علماء الدين بأن عدد النساء العاملات في الخدمة العامة صغير. فلا يوجد سوى امرأة واحدة من بين الوزراء الاثني عشر في إدارة أرض جوبا، وثلاث نساء فقط بين أعضاء البرلمان الإقليمي البالغ عددهم ٧٥ عضواً. ولا يتيح القانون العرقي مشاركة المرأة في المجالس أو الاجتماعات التي يعقدها الشيوخ للبت في المسائل المتعلقة بحقوق النساء أو للسماح للضحايا بعرض قضاياهم. ووفقاً لنظام الحير، قد تُؤمر ضحية الاغتصاب بالزواج من مرتكب الاغتصاب للحفاظ على شرف أسرة المرأة.

٧١- ويقرّ علماء الدين أيضاً بضرورة توفير التدريب على القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان حقوق النساء والفتيات في الحصول على الحماية من العنف الجنسي والجنساني، والاعتصاب، والزواج المبكر، وزواج الأطفال، والزواج القسري، والعنف المنزلي، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وبالمثل، ينبغي القضاء على ممارسات ضارة أخرى من قبيل وراثه الأرامل، وهي عادة تضطر الأرملة أن تتزوج من شقيق زوجها الراحل أو من أرمل، أو تبادل الفتيات والنساء بين القبائل كشكل من أشكال تسوية المنازعات. وأقروا بضرورة إصلاح نظام الحير.

٧٢- وأبلغ النائب العام الخبير المستقل بأن الحكومة تراجع نظام العدالة التقليدية وأن وزارة العدل أنشأت إدارة تقليدية لتسوية المنازعات كي تقود عملية المراجعة هذه. وسيجري تعميم سياسة تقليدية لتسوية المنازعات وضعتها الحكومة للتشاور بشأنها في جميع أنحاء البلد. ومن المتوقع أن يؤدي النظام الجديد إلى مواءمة نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية، وبالتالي اكتساب ثقة العامة. وناقش الخبير المستقل إمكانية العمل على هذه المسألة الهامة.

٧٣- وينبغي أن يضمن إصلاح نظام الحير الامتثال لأحكام الدستور الاتحادي ودساتير الولايات وللقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل أحكاماً تضمن الإنصاف بين الجنسين وبين القبائل في تفعيله وتطبيقه من أجل حماية حقوق النساء والفتيات والأقليات. ولضمان احترام نظام الحير كما كان الوضع من قبل، لا ينبغي لزعماء القبائل التدخل في الأمور السياسية.

تاسعاً - اللاجئون

٧٤- في بداية أيار/مايو ٢٠١٦، أعلنت كينيا إقفال مخيم الداداب للاجئين الذي يستضيف آلاف اللاجئين الصوماليين منذ أوائل التسعينيات. وجاء هذا القرار نتيجة تفاقم حالة انعدام الأمن في كينيا ومزاعم تفيد بأن المخيم بات قاعدة للتجنيد والتخطيط لهجمات حركة الشباب على

الأراضي الكينية. وعقب هذا الإعلان، عقد الخبير المستقل في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦ مشاورات مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف وأبلغ سلطات الصومال وكينيا على السواء بضرورة الامتثال لبنود الاتفاق الثلاثي الذي أُبرم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين الصومال وكينيا والمفوضية، وهو اتفاق يحدد إطار إعادة اللاجئين الصوماليين إلى بلدتهم بما يضمن سلامتهم وكرامتهم.

٧٥- وخلال الاجتماع، أبلغ ممثلو المفوضية الخبير المستقل بأن المفوضية يسّرت، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عودة حوالي ٧ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم. وقالوا إن المفوضية متفائلة بأن عمليات الإعادة إلى الوطن ستجري ضمن إطار الاتفاق الثلاثي.

عاشراً- الحق في الغذاء وفي كسب العيش

٧٦- في عام ٢٠١٦، أثرت ظاهرة النينو على أجزاء من الصومال. وقد عانى البلد في الماضي من الجفاف، ما أثر على توافر احتياطات وإمدادات الغذاء. وذكرت التقارير أن عشر السكان في بعض أجزاء جمهورية أرض الصومال يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي أرض البنط، هاجر ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية الرعوية بحثاً عن الماء والمراعي. ووفقاً لخطة الاستجابة السريعة لمواجهة حالات الجفاف التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، يعاني الناس لأسباب متنوعة من فقدان الغذاء ومصادر الدخل، ما يؤدي بدوره إلى خفض قدرتهم الشرائية وزيادة الدين. وسيضطر البعض إلى بيع ماشيتهم، ما يؤثر على قدرتهم على التعافي والتأقلم. ودعت منظمة الأغذية والزراعة إلى جمع مبلغ ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة أكثر من مليون شخص على مواجهة النقص في الغذاء وغير ذلك من الاحتياجات^(٣).

٧٧- وتسببت الأمطار الغزيرة في الأراضي المرتفعة في إثيوبيا بفيضانات في بيليتويني، ما أدى إلى تشريد حوالي ٧٠ ٠٠٠ شخص، بينهم ٣٦ ٠٠٠ شخص اضطروا إلى الإقامة في مخيم، بينما انتقل الآخرون إلى القرى المجاورة. ووفرت لهؤلاء المشردين المرافق الصحية ولوازم النظافة الشخصية المنقذة للحياة، بما في ذلك المستوصفات المتنقلة. وفي المجموع، يحتاج ٤,٧ مليون شخص في الصومال إلى مساعدات إنسانية؛ ويعاني ٩٥٠ ٠٠٠ شخص حالياً من انعدام الأمن الغذائي. وفي المجموع، تحتاج خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى ٨٨٥ مليون دولار، حصل الصومال على ٢٨٨ مليون دولار منها فقط^(٤).

(٣) FAO Rapid Results Drought Response Plan, Somaliland and Puntland, 31 March 2016

(٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Reliefweb, Somalia Humanitarian Snapshot (7 June 2016)

حادي عشر - التدفقات المالية والمساعدة الإنسانية

٧٨- عقب اعتماد تشريعات مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب التي تحظر تحويل الأموال إلى الصومال من كل من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بعث الخبير المستقل والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ورئيس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب ببلاغات إلى حكومات الدول الثلاثة مشيرين فيها إلى أن هذا الحظر أثر تأثيراً غير عادل على قدرة الصوماليين في الشتات على تحويل الأموال إلى أسرهم. وبينت الدراسات أن هذا الحظر من شأنه أن يكلف الاقتصاد الصومالي حوالي ١,٣ بليون دولار، أي أكثر بقليل من المساعدة الخارجية التي تقدمها البلدان المانحة^(٥). وردت حكومات الدول الثلاث قائلة إن ضمانات وُضعت للسماح بتحويل الأموال مع ضمان عدم استخدامها في تمويل الإرهاب في الصومال.

ثاني عشر - حقوق الأقليات الإثنية

٧٩- تعيش في الصومال عدة أقليات - غابوي وباجون وبانتو - ومجموعات تُصنّف بحسب مهنتها، كالحدادين والخزافين. وتعيش أقلية البانتو، وهي أكبر أقلية في البلد، في منطقة جوبا السفلى بوجه خاص، وتعمل في الزراعة. وقد هرب الكثير من البانتو من المنطقة الزراعية في حوض جوبا السفلى إلى مناطق أخرى أكثر أماناً في جنوب الصومال ووسطه بسبب هجمات حركة الشباب والنزاع والجفاف والصراعات بين القبائل على المراعي. ولا تحظى مجموعات الأقليات الإثنية بتمثيل كاف في إطار صيغة ٤,٥ (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) في الصومال. وتعرض قبائل الأقليات للتهميش لأنها غير مندججة تماماً في النظام السياسي القبلي أو في جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمع الصومالي. ولا تستفيد الأقليات في الصومال من نظام الحماية القبلية.

٨٠- وأقر النائب العام بأن الأقليات لا تحظى بتمثيل كاف في هيكل الحكومة لأنها فقيرة وعليها أن تشكل تحالفات مع قبائل قوية لحمايتها. ووفقاً لمسؤولين حكوميين كبار، يقر الإطار السياسي المتفاوض عليه بضرورة زيادة مشاركة الأقليات في الهياكل السياسية على الصعيدين المحلي والاتحادي.

(٥) Manuel Orozco and Julia Yansura, *Keeping the Lifeline Open: Remittances and Markets in Somalia*, Oxfam America, ADESO and Inter-American Dialogue, 2013

ثالث عشر - الأشخاص ذوو الإعاقة

٨١- يشعر الخبير المستقل بالقلق لأن الأشخاص ذوي الإعاقة مهمشون في الصومال. ولم تصدق الدولة بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال أحد الاجتماعات، أبلغ ممثلون للمجتمع المدني الخبير المستقل بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يحصلون على أي دعم من الحكومة أو المجتمع الدولي. وأقرت الحكومة بأنها ملتزمة بتحسين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رغم عدم فهمها لهذه الحقوق. وينبغي أن تفي الحكومة بهذا الالتزام بالكامل. ولا تتناول الصومال في تقريرها الوطني الذي قدمته إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/WG.6/24/SOM/1) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في هياكل الحكومة الوطنية والخطط الاجتماعية والاقتصادية.

رابع عشر - حقوق الأطفال

٨٢- علم الخبير المستقل أن النصف الأول من عام ٢٠١٦ شهد الإبلاغ عن حدوث حوالي ٨٠٠٠ حالة إسهال مائي وكوليرا في الصومال الجنوبية - الوسطى، تتعلق حوالي ٥٩ في المائة منها بأطفال تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وأبلغ عما مجموعه ٤٣٧ حالة وفاة.

٨٣- وما زال الأطفال يعانون من آثار النزاع، وضعف التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتسعى الجماعات المسلحة، لا سيما حركة الشباب، خصوصاً في جوبا السفلى والوسطى، وفي جبدو وشيبلي الوسطى والسفلى، إلى تجنيد الأطفال، حيث تستهدف حركة الشباب فتيان البانتو الصوماليين وأطفالاً لا تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات. وقد أُلقي القبض على أكثر من ٩٠ طفلاً، بينهم حوالي ٦٦ ما زالوا محتجزين، بينما نُقل ٤٣ طفلاً إلى مرافق إعادة التأهيل في مقديشو. وحكم على بعضهم بالإعدام في أرض البنط. ويُستخدم الأطفال الأيتام خدماً في المنازل لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة أو يعملون في أنشطة غير رسمية كالبيع في الشوارع أو غسل السيارات. ويمثل انضمام الدولة إلى اتفاقية حقوق الطفل تطوراً يستحق الترحيب فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال في الصومال.

خامس عشر - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٨٤- عقد الخبير المستقل اجتماعاً مع قادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال مهمته. ونوه بتضحيات جنود البعثة وموظفيها المدنيين، وأشاد بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى البعثة. وكرر الممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي رسالة سبق له أن بعثها إلى الأمين العام المساعد، رفض فيها مزاعم بأن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قتلت مدنيين في غارات جوية؛ مضيفاً أن تحقيقات شاملة أجرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والسلطات الإدارية في أرض جوبا خلصت في الحقيقة إلى أن هذه المزاعم باطلة. وذكر أن

عمليات البعثة تراعي حقوق الإنسان وتحترم القانون الدولي الإنساني وأن البعثة تتحرك كلما وردتها تقارير ملموسة عن حدوث انتهاكات.

٨٥- وأقر الممثل الخاص بأن مركبة نقل مدنيين هوجمت في بورا مالخ قبل أيام قليلة من بعثة الخبرير المستقل لأن جنود بعثة الاتحاد الأفريقي ظنت أن المركبة التي لم تتوقف عند أحد الحواجز رغم تحذيرها كانت نقل مهاجمين من حركة الشباب. وقال إن البعثة ستشكل هيئة تحقيق في الحادث على صعيد القيادة والمقر. وستكون الهيئة من ممثلين للشرطة والمجتمع المحلي؛ ولضمان الشفافية، دُعي أيضاً ممثلون للأمم المتحدة والحكومة والسلطات الإقليمية إلى مراقبة العملية. وأشار الممثل الخاص إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستنفذ توصيات الهيئة سواء بدفع تعويض أو بمحاكمة الجنود المتورطين أمام محكمة عسكرية.

٨٦- وأثناء صياغة هذا التقرير، لم يكن الخبرير المستقل قد تلقى بعد معلومات تتعلق بالاستنتاجات التي خلصت إليها هيئة التحقيق المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بمزاعم ارتكاب جنود البعثة لانتهاكات جنسية، أبلغ الممثل الخاص الخبرير المستقل بأن البعثة اتخذت عدداً من التدابير لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد مُنع الجنود في المعسكرات من أي تواصل غير ضروري مع السكان المدنيين. ونُقلت المحال التجارية إلى خارج المعسكرات لتقليل التواصل بين المدنيين والجنود. وأنشئ خط هاتفي ساحن ومجاني تديره منظمات صومالية غير حكومية لتلقي أية مزاعم عن حدوث حالات استغلال واعتداء جنسيين. ومنذ اتخاذ هذه التدابير، لم ترد أية مزاعم جديدة عن حدوث استغلال واعتداء جنسيين. وأكد الممثل الخاص أنه أعطى توجيهات لقادة القوة لضمان عدم تكرار هذه الأعمال.

٨٧- وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها البلدان المساهمة بقوات، أوضح الممثل الخاص أنها مسؤولة أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأنشأت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي هيئة تحقيق خلصت إلى أن ٢٠ من أصل ٢٢ ادعاء كانت باطلة. وانتقد الممثل الخاص منظمة هيومن رايتس ووتش لرفضها التعاون مع هيئة التحقيق.

٨٨- وأقر الممثل الخاص بأن بعثة الاتحاد الأفريقي خسرت مرة أخرى الأراضي التي كانت قد استرجعتها في وقت سابق لإخفاقها في ضمان أمنها؛ لكن الوضع انقلب في شباط/فبراير ٢٠١٦. ورفض مزاعم أن البعثة تركت السكان المدنيين لحركة الشباب، وأعرب بالفعل عن ارتياحه للحملة العسكرية التي يقودها الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي ضد حركة الشباب، وارتياحه لما قامت به شرطة البعثة من تدريب للشرطة الصومالية.

٨٩- وأكد الممثل الخاص مجدداً ضرورة دعم المجتمع المحلي ومواصلة بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي، والشرطة، ومؤسسات الحكم الأخرى. وأكد ضرورة اعتماد تدريب موحد للجيش الوطني من المانحين على الصعيد الثنائي، الذين يدرّبون الجيش الوطني الصومالي والشرطة دون التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي. وأكد مجدداً ضرورة توحيد القيادة والتحكم وهو أمر لم يكن قد نُفذ بعد أثناء بعثة الخبرير المستقل.

سادس عشر - الاستنتاجات

٩٠ - حدد الخبير المستقل في هذا التقرير التقدم المحرز في العمليات السياسية والأمنية والوطنية وعمليات بناء الدولة في الصومال بينما تُعد الدولة للانتخابات المزمع إجراؤها في وقت لاحق من عام ٢٠١٦، والتحديات التي تواجهها الحكومة الاتحادية خلال تلك الفترة. ويعالج منتدى القيادات الوطنية المنشأ حديثاً جميع الشواغل لتهيئة الظروف الملائمة لتحسين الحوكمة في المستقبل. ويسر إنشاء المنتدى، وإن كان مؤسسة لها أسبقية على الدستور، المشاورات بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات بشأن القضايا العاجلة التي يمكن أن تقوض الانتخابات ما لم تعالج.

٩١ - ولا يزال حشد الموارد وتخصيصها للمؤسسات الاتحادية ومؤسسات الولايات وللمجتمع المدني مشكلة رئيسية قد تؤثر على بناء القدرات المؤسسية على جميع المستويات في وقت تسعى الدولة جاهدة لتعزيز السلم والتنمية الاقتصادية والأمن. وتعالج خطة التنمية الوطنية التي اعتمدت مؤخراً بعض هذه القضايا. ويكرر الخبير المستقل مجدداً رأيه القائل بأن على المجتمع الدولي ألا يحرم الصومال من دعمه في هذه الفترة الحرجة.

٩٢ - ولطالما اعتبر الخبير المستقل الأمن والتنمية الاقتصادية عاملاً رئيسياً في مواصلة عملية بناء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الصومال. فالصومال يخرج من حالة نزاع طويلة لم يُتَح خلالها التمتع بحقوق الإنسان على جميع المستويات. ولا تزال هناك تحديات تتعلق باحترام حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات. وما زال نظام العدالة التقليدية، الحير، يؤدي دوراً هاماً في الصومال، لأسباب تاريخية، رغم ما يشوبه من قصور. ويضطلع الشيوخ التقليديون أيضاً بدور حاسم في ضمان تماسك المجتمع الصومالي، لكنهم يُتهمون أيضاً بالمسؤولية عن استمرار انتهاك حقوق المرأة. وجاء إصلاح نظام الحير في الوقت المناسب وهو إصلاح ضروري يهدف إلى مواءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسيستدعي ذلك تضافر جهود التوعية في جميع أنحاء البلد، وحشد الموارد والدعم. وقد تنهوى الإصلاحات المؤسسية والقانونية التي اعتمدت حتى الآن ما لم تُستثمر الموارد اللازمة لترسيخها.

٩٣ - ولا تزال القضايا الإنسانية تجذب اهتمام الحكومة الاتحادية في الصومال والمجتمع الدولي، لا سيما خلال عملية الانتقال السياسي التي تجري حالياً في الصومال. وتحاول الحكومة الاتحادية تنظيم الانتخابات ومقاومة التمرد وإدارة بناء الدولة، إضافةً إلى ضرورة التعامل مع العودة الجماعية المحتملة للاجئين. ووسط هذه التحديات، يجب على الحكومة ألا تضحي بحقوق الإنسان. وينبغي لها أن تواصل، بدعم من المجتمع الدولي، ضمان حقوق المرأة، ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال،

واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في معركتها مع حركة الشباب. وينبغي أن تحافظ على الحريات الإعلامية والحق في حرية التعبير والرأي.

سابع عشر - التوصيات

٩٤ - في ضوء ما تقدم، يوصي الخبير المستقل الصومال بما يلي:

(أ) مأسسة منتدى القيادات الوطنية ليصبح مؤسسة اتحادية في إطار الدستور الاتحادي الدائم؛

(ب) الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكولات الإضافية الأول والثاني والثالث لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩؛

(ج) تخصيص الموارد وإعادة توزيعها بإنصاف بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية؛

(د) إنشاء مراكز لتنمية المهارات من أجل تمكين النساء والشباب والأقليات؛

(هـ) ضمان العمل بحصة الـ ٣٠ في المائة للنساء في البرلمان خلال العملية الانتخابية عام ٢٠١٦، وضمان تمثيل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في هيكل الحكم، بسبل منها إدماجهم في نظام الحصص؛

(و) ضمان حقوق الصحفيين وحرية الإعلام؛

(ز) القيام على نحو عاجل بمراجعة قانون الإعلام لمواءمته مع المعايير الدولية التي تضمن حرية التعبير؛

(ح) التحقيق في جميع حالات تخويف الصحفيين وتهديدهم وقتلهم، ومحاكمة مرتكبي هذه الأعمال؛

(ط) مواصلة إصلاح نظام العدالة التقليدية، وتنفيذ أنشطة توعوية لضمان عدم تكريس الشيوخ التقليديين للتمييز والعنف ضد المرأة؛

(ي) ضمان التوعية بمشروع قانون الجرائم الجنسية؛

(ك) زيادة الموارد المخصصة للوزارات والمؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل وحماية حقوق الإنسان، لا سيما الوزارة المعنية بالتهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان على صعيدي الاتحاد والولايات، والقضاء، والشرطة، والمؤسسات العقابية؛

(ل) مواصلة تعيينها للنساء في المناصب القضائية والإدارية في مؤسسات العدالة.

٩٥- ويوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) مواصلة دعمه لعملية تحقيق الاستقرار في الصومال عن طريق توفير الموارد الكافية لضمان إجراء الانتخابات بنجاح؛

(ب) مواصلة الدعم المالي للحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في معركتهما ضد حركة الشباب؛

(ج) التنسيق مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في تدريب الجيش الوطني الصومالي والشرطة.

٩٦- ويوصي الخبير المستقل بأن تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نظام تتبع الخسائر البشرية من أجل الحد من القتل الخطأ للمدنيين، وضمان مساءلة المسؤولين عن موتهم.

٩٧- ويوصي الخبير المستقل مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بضمان الكفاءة التشغيلية من خلال هيكل قيادي مركزي.

٩٨- ويوصي الخبير المستقل بأن يواصل المجتمع المدني عمله الدعوي فيما يتعلق بانتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي، والعنف ضد المرأة، وانتهاك حقوق الأطفال.